أَسمـاء الإشـــارة

(أسـمـاء الإشـارة)[١]: هي مـا دلَّ على مسـمّى وإشـارة إلى ذلك المسـمّى، فتقول مشيراً إلى زيد: هذا، فتدل لفظة هذا على ذات زيد، والإشارة إلى تلك الذّات. وهي: ذا للمفرد المذكَّر والمثنَّاة ذان رفعًا وذيْن نصباً وجراً.

وللمفرد المؤنَّث ألفاظ منها: ذي وتي وذِه (وته)[٢] وتاه. والمثنَّاة: تان رفعاً وتيْن جراً ونصباً. وتجمعهما أولاء، ويلحقها حرف (التّنبيه)[٣] مـــثل: هذا وهؤلاء. ويتّصل بها (حرف الخطاب)[٤] مثل: هذاك.

وقالوا: ذا: للقريب، وذاك: للمتوسِّط، وذلك: للبعيد. وكذا: تلك وذانك وتانك -مشدَّدتي النّون- وأولئك، وهنا للمكان القريب. وهناك: للمتوسِّط، وهنالك: للبعيد. وكذا (هَنَّا)[٥] المشددة النون مع فتح الهاء وبكسرها. و(ثَمّ)[٦] -بفتح الثاء المثلَّثة-.

---

(١) اسم الإشارة: اسم يعيّن مدلوله تعييناً مقروناً بإشارة حسيَّة إليه. وتنقسم أسماء الإشارة بحسب المشار إليه إلى قسمين: قسم يجب أَنْ يُلاحظ فيه المشار إليه، من ناحية أنَّه مفرد أو مثنّى أو جمع مع مراعاة التَّذكير والتّأنيث والعقل وعدمه في كلٍّ ذلك. وقسم: يجب أن يلاحظ فيه المشار إليه أيضاً، ولكن من ناحية قربه أو بعده أو توسُّطه. انظر حاشية الصّبان على الأشموني جـ١ ص١٢٦. شرح ابن عقيل جـ ١ ص١٣١. كتاب سيبويه جـ٢ ص٨٠.

(٢) سقطت من ظ.

(٣) هي هاء تدخل على اسم الإشارة، ويمتنع دخولها على المقرون بالكاف واللام لكثرة الزَّوائد. وسُميت بذلك لأنّ المراد منها: إمّا تنبيه الغافل إلى ما بعدها، وإمّا إشعار غير الغافل إلى أهميَّة ما بعدها. الحروف ص٩٧. الجنى الدّاني ص٣٤٧. رصف المباني ص٤٠٤.

(٤) هي كاف غير عاملة، ولا خلاف في حرفيَّتها، تلحق أسماء الإشارة، وتحوِّلها من الإشارة من القريب إلى المتوسِّط وقيل إلى البعيد. انظر الجنى الدّاني ص٩١. الحروف ص٦٨.

(٥) اسم إشارة للمكان البعيد من غير وجود اللام. وقد تلحقها تاء التَّأنيث، فتصبح: هَنَّت وهنَّت وهي ظرف مكان. انظر شرح التّصريح جـ١ ص٩٧. شرح ابن عقيل جـ١ ص١٣٦.

(٦) ثَمَّ: اسم إشارة إلى المكان البعيد، وقد تلحقها التّاء المربوطة، فتصبح ثَمّةَ، وهي ظرف مكان. انظر حاشية الصبّان جـ ١ ص١٤٩. شرح التّصريح جـ ١ ص١٠٣. شرح ابن عقيل جـ١ ص١٣٩.

المعرفة بلام التَّعريف

والمعرفة (بلام التّعريف)[١] العهديَّة أو الجنسية.

فالعهديَّة: هي ما عُلِمَ مصحوبُها بسبقه في الذِّكر، مثل قوله تعالى: ﴿ **كَما**[٢] **أرسلنا إلى فِرْعَوْنَ رَسُولاً** ﴾[٣] ﴿ **فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ** ﴾[٤]. أو بحضوره مثل ﴿ **اليومَ أكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُم** ﴾[٥]. أو باستحضاره في الذِّهن مثل: ﴿ **وَلَقَدْ اتَيْنا موسى الكِتَابَ** ﴾[٦] -أي التَّوراة-.

والجنسيَّة: إنْ خلفتها (كل) حقيقة فهي (لشمول)[٧] واستغراق أفراد الجنس كقوله تعالى: ﴿ **وخُلِقَ الإنسانُ ضَعِيفاً** ﴾[٨] وإنْ خلفتها مجازاً، فهي لاستغراق خصائص أفراد الجنس، مثل: أنت الرَّجل عالِماً، مبالغة في المدح.

وإنْ لم تخلفها (كل) لا حقيقة ولا مجازاً، فهي لتعريف الماهيَّة (وبيان الحقيقة)[٩]. كقوله تعالى: ﴿ **وجَعَلْنا مِنَ الماءِ كُلَّ شيءٍ حَيٍّ** ﴾[١٠]. أي مِنْ هذه الحقيقة لا من كلِّ شيء (اسمه الماء)[١١].

---

(١) يرى سيبويه أنَّه حرف ثنائي وهمزته همزة وصل ويرى الخليل أنَّه حرف واحد كقد. إلا أنَّ كثيراً من النَّحويين يرون أنَّها اللام زِيْدَت عليها ألفُ الوصل. وهو ثلاثة أقسام: عهديَّة وجنسيَّة ولتعريف الحقيقة. انظر الجنى الدَّاني ص١٩٥. مغني اللَّبيب جـ١ ص٤٩. رصف المباني ص٧٠.

(٢) في الأصل (أنا) وهو خطأ.

(٣) ١٥ / المزَّمِّل.

(٤) ١٦ / المزَّمِّل.

(٥) ٣ / المائدة.

(٦) ٨٧ / البقرة.

(٧) سقطت من الأصل.

(٨) ٢٨ / النِّساء.

(٩) سقطت من الأصل.

(١٠) ٣٠ / الأنبياء.

(١١) سقطت من ظ.

المعرفة بالإضافة

والمضاف إلى واحدٍ منها -أي من أنواع المعارف المتقدِّم ذِكرُها- إضافة معنوية، مثل: غلامي وغلام زيد وغلام الَّذي قام، وغلام القاضي. فغلام في هذه الأمثلة يعرف بإضافته إلى المعرفة.

أَنواع الإعراب

وقال -رحمه الله- الإعراب على (أربعة أَنواع)[١]. أَحدهما: رفع. والثَّاني نصب. والثَّالث: جر. والرَّابع (جزم)[٢]. فالرَّفع والنَّصب يدخلان في الأسماء والأفعال المضارعة، مثل: زيد يقوم، وإنَّ زيداً لَنْ يقومَ. فزيد: اسم ويقوم: فعل مضارع. وقد دخلها الرَّفع في الأَوَّل والنَّصب في الثَّاني. والجرُّ يختصُّ بالأسماء ولا يدخل في الأفعال. مثل: مررت بزيد. والجَزْم يختصُّ بالأَفعال ولا يدخل في الأسماء مثل: لم يقمْ. فيَقُمْ: فعل مضارع مجزوم بلمْ وعلامة جزمه سكون آخره.

والأصل في هذه الأَنواع الأربعة، أنْ يكون الرَّفع فيها بالضمَّة، مثل: زيدٌ يقومُ. فزيدٌ ويقومُ: مرفوعان بالضَّمَّة. وأن يكونَ النَّصب فيها بالفتحة مثل: إنَّ زيداً لَنْ يقومَ. فزيداً ويقومَ: منصوبان بالفتحة. وأن يكونَ الجرُّ فيها بالكسرة مثل: مررتُ بزيدٍ. فزيد: مجرور بالكسرة. وأن يكونَ الجزمُ فيها بالسُّكون مثل: لَمْ يقمْ. فيقم: مجزوم بالسكون.

---

(١) الإعراب: أثر ظاهر أو مقدَّر يجلبه العامل في آخر الكلمة، أو ما نزل منزلة الآخر، وأنواعه أربعة: منها ما يلحق الاسم المفرد السَّالم المتمكِّن -الّذي لا يشبه الحرف- وهي الرَّفع والنَّصب والجرُّ. ومنها ما يلحق الاسم والفعل، وهي الرَّفع والنَّصب. ومنها ما هو خاص بالفعل وهو الجزم. وهذه هي علامات أصول. وهي الّتي يُدَلُّ على رفعها بالضمَّة، وعلى نصبها بالفتحة وعلى جرِّها بالكسرة، وعلى جزمها بالسُّكون -وهو حذف الحركة- (انظر الأصول في النّحو ص٤٥ لابن السَّراج. شرح الكافية جـ٢ ص٣٠. المقتضب جـ١ ص٤. النُّكت الحسان ص٣٤.

(٢) يرى بعض النَّحويين أنَّ الجزم ليس بإعراب. ولكنَّ ابن هشام وكثيراً من النَّحويين البصريين ينفون هذا الزَّعم. انظر شرح شذور الذهب ص٣٥.

وما جاء على خلاف ذلك -أي جاء غيرَ (مرفوع)[١] بالضمَّة، وغيرَ منصوب بالفتحة، وغيرَ مجرور بالكسرة، وغير مجزوم بالسُّكون، فبطريق (النِّيابة)[٢]. مثل: جاء أخو أبِي أحمدَ. فالواو: نابت عن الضمَّة. والياء: نابت عن الكسرة. والفتحة نابت عن الكسرة. ومثل لم نغزُ: فتغزُ: مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف آخره نيابة عن السُّكون.

أبـــواب النِّيـابـــــة

وأبواب النِّيابة (سبْعة)[٣] أبواب. الباب الأَوَّل من أبواب النيابة:

الأسماء الستَّة

(الأسماء الستَّة)[٤] هي: أَبوك وأَخوك وحموك وهنوك وفوك. وذو المال. وحكمها: أَن تُرفع بالواو نيابة عن الضمَّة مثل: هذا أبو زيد وأخوه وحموه. فتقول: ها: حرف تنبيه. وذا: اسم إِشارة للمفرد المذكَّر القريب، في محل الرَّفع على أنَّه مبتدأ. وأبو: خبر، والخبر مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمَّة، لأنَّه من الأَسماء الستَّة. وزيد: مضاف إِليه. والواو: حرف عطف. وأخوه: معطوف على (أبو) والمعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمَّة. والهاء: مضاف إِليه. وحموه: مثله.

---

(١) في الأصل (مرفوعاً) وهو خطأ.

(٢) هي علامات فروع نائبة عن العلامات الأصول السابقة الذكر -الضمَّة والفتحة والكسرة والسُّكون- وعلامات الفروع سنتعرف عليها في أبواب النيَّابة اللاحقة.

(٣) يرى الأَزهري أنَّها عشرة، إِذ يقول في شرحه: (وهي عشرة، ثلاثة تنوب عن الضمَّة وهي الواو والألف والنُّون. وأربعة تنوب عن الفتحة، وهي الكسرة والألف والياء وحذف النون. واثنان ينوبان عن الكسرة، وهما: الفتحة والياء. وواحدة تنوب عن حذف الحركة وهي حذف حرف العلَّة، أو حذف النُّون. وهذه العشرة واقعة في سبعة أبواب متفرِّقة. انظر شرح التصريح جـ ١ ص٦١.

(٤) وهي الأَب والأخ بالتَّخفيف ويجوز التَّشديد فيهما. والحم والفم إِذا فارقته الميم، وذو بمعنى صاحب، والهن. انظر تسهيل الفوائد ص٦٣ لابن مالك.

وتُنصب بالألف نيابة عن الفتحة، مثل: رأيت أَباه وأخاه إلى آخرها. فرأى: فعل ماض. والتَّاء: فاعل. وأَبا: مفعول به، والمفعول به منصوب وعلامة نصبه الأَلف نيابة عن الفتحة، لأَنَّه من الأَسماء الستَّة. والهاء: مضاف إليه. والواو: حرف عطف، وأخاه: معطوف على (أباه) وهو منصوب، والمعطوف على المنصوب منصوب، وعلامة نصبه، الألف نيابة عن الفتحة (لأنَّه من الأسماء الستَّة)[١].

وتجر بالياء نيابة عن الكسرة، مثل: مررت بأبيه وأخيه إلى آخرها. فمر: فعل ماض. والتاء: فاعل. والباء: حرف جر. وأبيه: اسم مجرور وعلامة جرِّه الياء نيابة عن الكسرة لأنَّه من الأسماء الستَّة. والواو: حرف عطف. وأخيه: معطوف عليه. والمعطوف على المجرور مجرور، وعلامة جرِّه الياء.

(وإعرابهن بالحروف قليل وبالحركات كثير)[٢]. ولم ينبِّه المصنِّف -رحمه الله تعالى- على ذلك، ولا كثير من النَّحويين. واعلم أنَّه لا تُعرب هذه الأسماء

---

(١) سقطت من الأصل.

(٢) يرى المؤلِّف أنَّ الأَسماء الستَّة، قَلَّما تُعرب بالحروف، وأكثر ما تكون معربة بالحركات وذلك لأَنَّ الإعراب بالحروف طارئ، ومرتبط بشروط ذكرها. وقد عملتُ إحصائيَّة سريعة لاستعمال القرآن الكريم لكلمتي أب وأخ في حالات الإفراد والتَّثنية والجمع. فوجدت أنَّهما استعملتا (١٢٠) مرة معربتين بالحركات. و(٨٢) مرَّة معربتين بالحروف. وهذا يُويِّد رأي المؤلِّف. وأمّا في حالة الإفراد فقد استعملتا (٢٤) مرَّة معربتين بالحركات، واستعملتا (٧٤) مرة معربتين بالحروف. ممّا يدلُّ على أنَّ استعمالهما معربتين بالحركات أقلُّ من استعمالهما معربتين بالحروف في القرآن الكريم. وهذا يخالف رأي المؤلِّف.
يجوز في الأب والأَخ والحم والهن النَّقص، وحينئذٍ تُعرب بالحركات، فتقول: هذا أبُك وأخُك وحمُك وهنُك. ورأيت أبَك وأخَك، ومررت بأبِك وأخِك. ومن النَّقص، قولُ رُؤبة يمدح عدي بن حاتم الطائي:

بأبه اقتدى عديٌّ في الكَرَم ومَنْ يُشابِهْ أَبَهُ فما ظَلَم

والأَب والأَخ والحم قَصْرهُنّ أولى من نقصهن -أي أنْ يلزم آخرهن الألف في الأحوال =

بالحروف إلا بشروط: أن تكون مفردة، فلو ثنِّيَتْ أُعربتْ إعراب المُثنَّى كما سيأتي. أو جُمعَتْ أُعربتْ غيرَ هذا الإعراب، بحسب ما يقتضيه الجمع. وأنْ تكون مُكبَّرة، فلو صُغِّرتْ بحركات، مثل: جاءني أبو زيد وذوو مال. ورأيت أبا زيد وذوي مال. ومررت بأبي زيد وذوي مال.

وأنْ تكون مضافة، فلو لَمْ تُضَفْ، أُعربت بحركات، مثل: هذا أبٌ، ورأيتُ أباً، ومررتُ بأبٍ.

وأمَّا ذو فلا تكون إلا مضافة إلى اسم جنس ظاهر، وأنْ تكون الإضافة إلى غير ياء المتكلِّم، فلو أُضيفتْ إلى ياء المتكلِّم أُعربتْ بحركات مقدَّرة (تعذُّراً)[1] على ما قبل الياء مثل: جاءني أبي، ورأيتُ أخي ومررتُ بحمي. تقول: جاء: فعل ماض. وأبي: فاعل. والفاعل مرفوع وعلامة رفعة ضمَّةٌ مقدَّرة على الباء منع من ظهورها التعذُّر، والياء: مضاف إليه. ورأى: فعل ماض. والتَّاء: فاعل. وأخي: مفعول به، والمفعول منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدَّرة على الخاء منع من ظهورها التعذُّر. ومَرَّ: فعل ماض. والتَّاء: فاعل. والباء: حرف جر. وحم: مجرور بالباء، وعلامة جرِّه كسرة مقدَّرة على الميم، منع من ظهورها التعذُّر، وقس على هذا.

= الثَّلاثة، فيُعربْنَ بحركات مقدَّرة عليها كقول رؤبة:

إنَّ أباها وأبا أباهـــا قَدْ بَلَغا في المجدِ غايتاها

ومنه قول أبي حنش: مُكرهٌ أخاك لا بطل.

أما ذو: فهي ملازمة للإضافة لغير الياء، فلا حاجة إلى اشتراط الإضافة فيها.

أمّا فو: فشرطها أن تُفارقها الميم، فإنْ لم تفارقها، وبَقيتْ أُعربتْ بالحركات، سواء أُفردتْ أو أُضيفتْ. والأفصح في الهَنِ إذا استُعملتْ مضافاً النَّقص -أي حذف اللام منها- وهي الواو أو الألف أو الياء. انظر شرح الرضي على الكافية جـ٢ ص٩٧. حاشية الصبان على الأشموني جـ١ ص٣٧. شرح التصريح جـ١ ص٦٣. كتاب سيبويه جـ١ ص٤٣٠، جـ٢ ص٥، جـ٣ ص٤١٢. الإنصاف في مسائل الخلاف جـ١ ص١٧. همع الهوامع جـ١ ص٣٩. شرح المفصل جـ ١ ص٥٣.

(١) سقطت من ظ.

المثنَّى وما أُلحقَ به

والمراد بالمثنَّى: كلٌّ اسم دلَّ على (اثنين وأغنى عن المتعاطفين)[١] -أي المتماثلين اختصاراً لهما، مثل: الزيدان والهندان. إذ كلٌّ منهما دلَّ على اثنين وأغنى عن المتعاطفين المتماثلين. والأصل فيهما زيد وزيد، وهند وهند، ولكنَّهم عَدَلوا عن ذلك كراهة التَّطويل والتِّكرار. وقيَّد كلامه بالمتماثلين لأنَّه لا يرد مثل القمرين (فإنَّه ليس بمثنَّى)[٢] وإنْ دلَّ على اثنين وأغنى عن المتعاطفين، لأنَّه يقال: شمس وقمر بالمغايرة لا بالمماثلة. ومثله: العُمرين، لأبي بكر وعمر -رضي الله عنهما-.

والمراد (بالملحق)[٣]. كلا وكلْتا، شرط إضافتهما إلى مُضْمَر، مثل: جاء الرَّجلان كِلاهُما. ورأيت الرَّجلين كِلَيْهما، ومررتُ بالرَّجلين كِلَيْهما. فجاء: فعل

---

(١) خرج بقوله هذا، الاسم الَّذي تكون في آخره زيادة المثنَّى، وهو لا يدلّ على اثنين مثل الصِّفات التالية: رَجْلان، وشَعْبان، وشَبْعان، وجَوْعان، وسَكْران، ونَدْمان. والجموع التَّالية: رُكْبان، وغِلْمان وجُرْذان. ويكون إعرابها بحركات ظاهرة على النّون. انظر حاشية الصبان على الأشموني جـ ١ ص٧٩. حاشية شرح ابن عقيل جـ ١ ص٥٦.

(٢) يرى ابن مالك في قمرين أنَّه لفظ غيرُ صالح للتجريد إلا أنّه أجاز تثنية ما اختلف لفظه كقمرين. انظر التسهيل ص١٠٠.

(٣) أُلحقَ بالمثنَّى خمسةُ ألفاظ هي: اثنان للمذكَّرَيْن. واثنتان للمؤنَّثَتَين في لغة الحجاز، وثنْتَان في لغة تميم. وهذه الثّلاثة تجري مجرى المثنَّى في إعرابه دائماً من غير شروط، وإنَّما لم نُسمِّها مثنَّاة. لأنَّها ليست اختصاراً للمتعاطفين، إذ لا مفرد لها من لفظها. والكلمتان الرابعة والخامسة: كلا وكلْتا. وشرط إجرائها مجرى المثنَّى إضافتهما إلى الضَّمير. فإن أُضيفتا إلى الظَّاهر كانتا بالألف على كلِّ حال. وكان إعرابهما حينئذٍ بحركات مقدَّرة في تلك الألف -أي يعاملان معاملة الاسم المفرد المقصور-. ومن العرب من يعاملها معاملة المقصور في كلِّ حال، وعليه جاء قول الشَّاعر:

نِعْمَ الفَتى عمدَتْ إليه مَطيَّتي ... في حِينَ جَدَّ بِنا المسيرُ كِلانا

وقول الأسود بن يعفر:

إنَّ المَنيَّةَ والحتُوفَ كلاهُما ... يُوفي المخارِمَ يَرْقُبانِ سَوادي

انظر شرح الرضي على الكافية جـ٢ ص١٦٠. حاشية الصبان جـ١ ص١١٢. شرح التصريح جـ١ ص٦٧. الإنصاف في مسائل الخلاف جـ ١ ص٣٣. شرح شذور الذهب ص٤٤. ديوان الأسود بن يعفر ص٢٦. مجاز القرآن جـ ٢ ص٣٨.

ماض. والرَّجُلانِ: فاعل. والفاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف (نيابة عن الضمَّة)[١] لأنَّه مثنَّى. وكلاهُما: توكيد (للرجلان) والتوكيد تابع للمؤكَّد في الإعراب، وهنا تبعه في الرَّفع وعلامة رفع كِلا: الألف نيابة عن الضمَّة لأنَّه ملحق بالمثنَّى. وهما: مضاف إليه. ورأى: فعل ماض. والتّاء: فاعل. والرَّجلين: مفعول به، والمفعول منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنَّه مثنَّى. وكِلَي: توكيد تابع للرَّجلين في النَّصب، وعلامةُ نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنّه ملحق بالمثنَّى. وهما: مضاف إليه. ومرَّ: فعل ماض. والتَّاء: فاعل. والباء: حرف جر. والرَّجلين: اسم مجرور وعلامة جرِّه الياء نيابة عن الكسرة، لأنّه مثنَّى. وكِلَيْهما: توكيد تابع للرَّجلين في الجرِّ، وعلامة جرِّه الياء نيابة عن الكسرة، لأنّه ملحق بالمثنَّى. وهما: مضاف إليه. فإن أُضيفا إلى مُظهَر أُعرِبا إعراب الاسم المقصور، بحركات مقدَّرة على الألف (تعذُّراً)[٢].

. واثنان واثنتان: (ليسا مثنَّى حقيقة)[٣] لأنَّهما وإنْ دلاَّ على اثنين، إلا أنَّهما لَمْ (يُستَغْنَ بهما)[٤] عن المتعاطفين، إذ لا يُقال: اثن واثنة. وحكمهما -أي المثنَّى وكِلا وكِلتا واثنان واثنتان-: أنْ (تُرفع بالألف نيابة عن الضمَّة)[٥]. مثل:

---

(١) سقطت من ظ.

(٢) في ظ تقديراً.

(٣) إنَّهما ملحقان بالمثنَّى لأنَّهما لا مفرد لهما من لفظهما، فلا يقال: اثن ولا اثنة.

(٤) في ظ يستغنيا عن.

(٥) ما ذكره المؤلِّف من أنَّ المثنَّى والملحق به يكونان بالألف رَفْعاً واليـاء نَصْباً وجراً، هو المشهور في لغة العرب، وما عليه جمهور النَّحويين. ولكن مِنَ العرب وهم: كنانة وبلحارث بن كعب، وبني العنبر، وبطون من ربيعة بكر بن وائل وخَثْعم وهمدان وعُذرة، من يجعل المثنَّى والملحق به بالألف مطلقاً رفعاً ونصباً وجراً، فنقول: جاء الرجلان كلاهما، ورأيت الرجلان كلاهما، ومررت بالرجلان كلاهما. وعليه أحد تخريجات قوله تعالى: ﴿**إِنْ هَـٰذَانِ لَسَاحِرَانِ**﴾ ٦٣/طه. ولها تخريجات كثيرة أُخرى أوردها ابن هشام في شرح شذور الذَّهب ص٤٥ وما بعدها. وعلى هذه اللُّغة ورد قوله ﷺ: =

جاء الرَّجلان كلاهما (واثنان واثنتان)[١]. فهذه رُفعت بالألف نيابة عن الضمَّة. وقد تقدَّم الإعراب قبلَ هذا. وكان محله هنا، (فليُنْظَر وليُقَس على مالم يُذْكَر)[٢].

ويُنصب ويُجر بالياء نيابة عن الفتحة والكسرة، مثل: رأيت الرَّجلين كِلَيْهما واثنين واثنتين. فهذه منصوبة بالياء نيابة عن الفتحة. ومررت بالرَّجلين كليهما واثنين واثنتين. فجُرَّت بالياء نيابة عن الكسرة.

جمع المذكّر السَّالم

و(جمعُ المذكَّر السَّالم)[٣] -بضم الميم، صفة للجمع- (كزيدون) و(قائمون)، وسُمِّي سالماً لسلامة واحده من التَّغيير في الجمع، لأنَّه إذا جُمع لَحِقَ

= (لا وِتْرانِ في لَيْلَةٍ) انظر شرح شذور الذهب ص٤٥ وما بعدها. شرح الرَّضي على كافية ابن الحاجب جـ ٢ ص١٦٠. تسهيل الفوائد ص١٢. الإنصاف في مسائل الخلاف جـ١ ص٣٣. حاشية الصبان على الأشموني جـ١ ص٨٠.

(١) في ظ وابنان وابنتان.

(٢) لم يذكر المؤلف مسألة تثنية (ابن وابنة) (وامرؤ وامرأة)، وخُلاصة هذه المسألة: أنَّه إذا اختلف الجنس واتَّحدَتْ المادة فالغلبة للمذكَّر دون المؤنَّث، وعليه فيقال في تثنية ابن وابنة: ابنان. وفي امرئ وامرأة: امرؤان. وفي تثنية فتى وفتاة: فتيان. وفي تثنية رجُل ورَجُلة: رجلان ولا يجوز: رجُلان في تثنية رجل وامرأة لأنَّ المادة مختلفة ولا يجوز في ثور وبقرة ثوران كذلك، وشذ ضَبُعان. انظر تسهيل الفوائد ص١٠٠. شرح التسهيل جـ١ ص٦٣.

(٣) يُشترط في كل ما يجمع جمعاً مذكّراً سالماً من الأسماء والصِّفات أربعةُ شروط:

أوّلاً: الخلو من تاء التأنيث، فلا يجمع جمعاً مذكَّراً سالماً نحو طلحة، وعلاَّمة، وغير ذلك من الأسماء المختومة بتاء التأنيث. هذا مذهب البصريين، أمّا الكوفيون فيرون أنَّ الاسم الَّذي آخره تاء تأنيث إذا سمَّيْتَ به رَجُلاً، يجوز أنْ يُجمع بالواو والنُّون، وذلك نحو: طلحة: طلحون. انظر الإنصاف في مسائل الخلاف جـ١ ص٤٠.

ثانياً: أنْ يكون لمذكَّر، فلا يُجمع هذا الجمع علم المؤنَّث نحو: زينب، ولا صفة المؤنَّث نحو: حائض. إذ يشترط في الصِّفة أنْ تكون صفة لمذكَّر عاقل، خالية من تاء التأنيث، =

آخرَه (واو) مضموم ما قبلها في حالة الرَّفع (وياء) مكسور ما قبلها في حالة النَّصب والجر، ونون مفتوحة لتدلَّ على أنَّ معه أكثر منه. فإنْ كان واحده منقوصاً كالقاضي حُذفتْ ياؤه في جمعه فيقال: قاضون. وإنْ كان مقصوراً كالمصطفى، حُذفت ألِفُه في جمعه، وبقي ما قبلها مفتوحاً، فيُقال مصطفَوْن.

(ومـــا أُلحق به)[1] -أي في جمع المذكَّر السَّالم- كعشرين وتسعين وما بينهما، لأنَّها لا واحد لها من لفظها.

= ليست من باب أفعل فعلاء، ولا من باب فَعْلان فَعْلى، ولا ممّا يستوي فيه المذكَّر والمؤنَّث مثل: صبور وجريح. ولكنَّ الكوفيين يَرَوْن خلاف ذلك. انظر تفصيل هذه المسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف جـ١ ص٤٠. شرح الرَّضي على الكافية جـ ٢ ص١٦٣.

ثالثاً: أنْ يكون علماً لمذكَّر عاقل، فلا يجمع هذا الجمع نحو (لاحق) اسم لفرس. و(سابق) صفة لفرس. و(واشق) علماً للكلب.

رابعاً: أنْ يكونه العلم غيرَ مركَّب تركيباً إسناديّاً ولا مزجيّاً، فلا يجمع المركب الإسنادي نحو (برق نحره) علماً اتفاقاً. ولا المركَّب المزجي نحو: (معديكرب) ونحو (سيبويه).

أمّا الكوفيون، فيرَوْن جواز جمعه مطلقاً، وبخاصة ما خُتم بويه فيقولون فيه: سيبويهون أو سيبون بحذف ويه، وهو تكلُّف لا مسوِّغ له. انظر شرح التَّصريح جـ١ ص٧١. شرح الرَّضي على الكافية جـ٢ ص١٦٣. الإنصاف في مسائل الخلاف جـ١ ص٤٠. أسرار العربيَّة ص٥٥. حاشية الصبَّان على الأشموني جـ١ ص٨٩.

(١) أُلحق بجمع المذكَّر السَّالم أربعةُ أنواع، أُعربتْ بالحروف، وليست جموع تصحيح، وهي:

أوّلاً: أسماء جموع مثل: أولو بمعنى أصحاب، وهي اسم جمع (ذو)، وقيل جمع ذو على غير لفظة. وعالمون: اسم جمع عالم. وعشرون وبابه، وسائر العقود إلى التِّسعين.

ثانياً: جموع تكسير تغيَّر فيها بناء الواحد، وأُعربت بالحروف وهي (بنون) جمع ابن، إذ إنَّ قياس جمعه جمع المذكَّر السَّالم ابنون. وأَرَضون وسنون وبابه، وهو كلُّ ثلاثي حُذفت لامه، وعُوِّض عنها بهاء التأنيث، ولم يُكسَّر نحو عِضَة وعِضين -أي الكذب والبهتان- وعِزَّة وعِزِّين. وثُبة وثُبين -أي جماعات- ولا يجوز هذا الجمع في عِدَة وزِنَة.

ثالثاً: جموع تصحيح لم تستوف الشُّروط السَّالفة في الاسم والصِّفة، كـ (أهلون واوابلون) لأنَّ أهلاً ووابلاً ليسا علمين ولا صفتين، ولأنَّ وابل لغير عاقل وهو المطر. =

وحُكْمُه، أي حُكْم كلٍّ من جمع المذكَّر السَّالم، وما أُلحق به، أنْ يُرْفَعَ بالواو نيابة عن الضمَّة، مثل: الزيدون عشرون رجلاً. فالزيدون: مبتدأ، والمبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمَّة لأنَّه جمع مذكَّر سالم. وعشرون: خبر، والخبر مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمَّة، لأنَّه ملحق بجمع المذكَّر السَّالم. ورجلاً: منصوب على التَّمييز.

ويُنصب ويُجر بالياء نيابة عن الفتحة والكسرة، مثل ظننتُ الزيدِين عشرين رجُلاً. فظنَّ: فعل ماض يَنْصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر. والزيدِين: مفعول ظنَّ الأوَّل. وعشرين: المفعول الثاني. والمفعول به منصوب، وعلامة نصبهما الياء نيابة عن الفتحة، لأنَّ الأوَّل جمع مذكَّر سالم، والثَّاني ملحق به. ومررت بالزيدِين (وبالعشرين)[1]. فمرَّ: فعل ماض. والتَّاء: فاعل. والباء: حرف جر. والزيدِين: مجرور وعلامة جرِّه الياء نيابة عن الكسرة لأنَّه جمع مذكَّر سالم. والواو: حرف عطف. والعشرين: معطوف على الزيدِين، وهو: مجرور، والمعطوف على المجرور مجرور، وعلامة جرَّه الياء، لأنّه ملحق بجمع المذكَّر السَّالم.

رابعاً: ما سُمِّي به هذا الجمع المستوفي الشُّروط، ومما أُلحقَ به نحو زيدون، مُسمَّى به وعلِّيون. ويجوز في هذا النَّوع المسمَّى به، أنْ يجري في الإعراب مجرى غِسْلِين في لُزوم الياء في الحالات الثّلاث. والإعراب بالحركات الثَّلاث على النُّون منوَّنة إنْ لم يكن أعجمياً، فيُعرب إعراب مالا ينصرف. انظر همع الهوامع جـ١ ص٨٤. الإنصاف في مسائل الخلاف جـ١ ص٤٢. حاشية الصبان جـ١ ص٩١. شرح الرضي على الكافية جـ٢ ص١٦٤.

(١) في ظ والعشرين.

جمع المؤنَّث السَّالم

جمع المؤنَّث السَّالمُ -(بضم الميم صفة للجمع)[١]- وسُمِّي سالماً لأنّه (يسلم فيه بناء واحده)[٢] لأنَّه إذا جُمع لحق آخره ألف وتاء كما تقول في هند : هندات، فهند، ما تغير في جمعه، لكن إنْ كان واحده مختتماً بتاء التأنيث،

---

(١) سقطت من ظ.

(٢) لا فرق بين أنْ يكون مُسمَّى هذا الجمع مؤنَّثاً بالمعنى فقط كهندات، أو بالتَّاء والمعنى كفاطمات، أو بالتَّاء دون المعنى كطلحات، أو بالألف المقصورة كحُبليات، أو الممدودة كصحراوات. أو يكون مُسمّاه مذكَّراً كاصطبلات. ولا فرق بين أن تكون بنية واحده سالمة كضخمة وضخمات أو تغيرت كحُبلى وحُبليات، وصحراء وصحراوات. وليس منه قُضاة وبُناة ودُعاة، لأنَّ الألف فيها منقلبة عن أصل، وليس منه أبيات وأموات وأصوات، لأنَّ أصليَّة.

وحكم هذا الجمع، أنْ يُرفع بالضمَّة ويُنصب ويُجر بالكسرة إعراباً. وجوَّز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقاً، واستشهدوا بلُغات وثُبات، لأنَّه محذوف اللام، وَبنات وأخوات، لأنَّ تاءه أصليَّة. والمطَّرد من الجمع بالألف والتَّاء المزيدتين: ما كان علماً لمؤنَّث مطلقاً، أو صفة له مقرونة بالتَّاء، أو دالَّة على التَّفضيل نحو فُضليات، أو علماً لمذكَّر مقروناً بالتَّاء، أو صفة لمذكَّر غير عاقل كجبال راسيات، أو مصغَّرة كدريهمات.

الملحق بهذا الجمع شيئان : أَحدهما : أولات : وهو اسم جمع بمعنى ذوات، لا واحد له من لفظه، وواحده في المعنى ذات، بمعنى صاحبة. وهي تنصب بالكسرة كما في قوله تعالى : ﴿ **وإنْ كُنَّ أُولات حَمْلٍ** ﴾ ٦ / الطلاق. والثَّاني : ما سُمِّي به من ذلك الجمع، وممَّا أُلحق به نحو عَرَفات وأذْرُعات، واختُلف في إعرابه، الأوَّل : أنْ يُنصب بالكسرة كما كان قبل التَّسمية به، ولا يُحذف منه التنوين، نحو : هذه أذرعاتٌ، ورأيت أذرُعاتٍ، ومررت بأذرعاتٍ، وهذا هو مذهب الجمهور. والثَّاني : أنْ يُرفع بالضمَّة، ويُنصب ويجر بالكسرة ويُزال منه التَّنوين. الثَّالث : أنْ يُرفع بالضمَّة ويُنصب ويجر بالفتحة ويحذف منه التَّنوين كإعراب مالا ينصرف. انظر شرح الرضي على الكافية جـ١ ص١٧٤ . حاشية الصبَّان جـ١ ص٨٦ . شرح التَّصريح جـ١ ص٨٠ . الإنصاف في مسائل الخلاف جـ١ ص٢٣ .أسرار العربيَّة ص٦٢ .

حذفت في جمعه (لئلا يجمع بين علامتي تأنيث)[١]. فتقول في جمع مسلمة: مسلمات. وحكمه أَنْ يُرفع بالضمَّة على الأَصل، ويُنصب بالكسرة نيابة عن الفتحة، مثل: رأيت مسلمات. رأى: فعل ماض. والتاء: فاعل. والمسلمات: مفعول به، والمفعول به، منصوب، وعلامة نصبه كسر آخره نيابة عن الفتحة. وقال الله تعالى: ﴿**وخَلَقَ اللهُ (السَّماواتِ)**[٢] **والأَرْضَ بالحقِّ**﴾[٣]. وتُجر بالكسرة (على الأصل مثل: مررت بالهنداتِ)[٤].

الاسم الَّذي لا ينصرف

حكم (الاسم الّذي لا ينصرف)[٥] أنْ يُرفع بالضمَّة على الأَصل، بغير تنوين، مثل: جاء أحمدُ، ويُنصب بالفتحة على الأصل، ولا يدخله تنوين مثل: رأيت أحمدَ. ويُجر بالفتحة من غير تنوين نيابة عن الكسرة، مثل مررت بأحمدَ. فأحمد: اسم مجرور، وعلامة جرّه فتح آخره نيابة عن الكسرة، لأنّه لا ينصرف.

---

(١) سقطت من ظ.

(٢) ورد في شرح التَّصريح والمغني لابن هشام أَنَّ عبد القاهر في كتابه أسرار البلاغة أعرب (السماواتِ) مفولاً مطلقاً. وهذا رأي خاطئ، لأنَّ مبناه على أبحاث كلاميَّة منطقيَّة بحتة تعتمد على عدم التَّفريق بين حقيقة علم النَّحو، وحقيقة علم البيان. انظر مجلَّة مجمع اللُّغة العربية العدد ١٣، ١٤، ١٩٨١م ص١٧٢. بعنوان رأي في المفعول المطلق للدُّكتور محمد عواد.

(٣) ٢٢/الجاثية.

(٤) سقطت من ظ.

(٥) الاسم الممنوع من الصَّرف: هو ما أَشبه الفعل -أي الاسم الَّذي لا ينون- لأَنّ الصَّرف هو التَّنوين، وقيل: الصَّرف: هو الجر والتَّنوين معاً. ولكن يدخل عليه تنوين المقابلة والتعويض. انظر هذا الموضوع مفصَّلاً في: حاشية الصَّبان على الأشموني جـ٣ ص٢٣٧. الجمل في النحو ص٢١٨. شرح الرَّضي على الكافية جـ ١ ص٦٩، شرح ابن يعيش على المفصَّل ص٨٣. شرح التصريح جـ٢ ص٢٨٠. الإنصاف في مسائل الخلاف جـ٢ ص٤٨٨.

ويبقى مجروراً وعلامة جرِّه فتح آخره نيابة عن الكسرة، مالم يُضَفْ -ما: ظرفيَّة مصدريَّة- أَي يُجر- مالا ينصرف بالفتحة مُدَّة عدم إِضافته، فإِنْ أُضيف جُرَّ بالكسرة على الأصل، مثل: مررت بأفضلكم. وقال الله تعالى: ﴿ **لقد خَلَقْنا الإنسانَ في أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ** ﴾[١]. أو مالم يُقرن (بالألف واللام)[٢] -أي يُجر ما لا ينصرف بالفتحة مدَّة عدم اقترانه بأل- فإِنْ قُرِنَ بها جُرَّ بالكسرة على الأَصل، مثل مررت بالأفضلِ.

والعِلل المانعة من الصَّرف (تسع)[٣] على الأصح، جمعها بعضُهم -أي النَّحويين- في بيتين (فقال)[٤]:

عَدْلٌ ووصْفٌ وتأنيثٌ ومعرفةٌ وعُجْمةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكيبُ
والنُّونُ زائدةٌ مِنْ قبلِها ألفٌ ووزْنُ فِعْلٍ وهذا القَوْلُ تَقْريبُ

وقبل هذيْن البيتين، بيت لم يذكره المصنَّف وهو:

مَوانعُ الصَّرْفِ تِسْع كُلَّما اجْتَمعَتْ ثِنْتانِ في اسمٍ فَما للصَّرْفِ تَصْويبُ

وجمعها بعضهم في بيت مفرد (فقال)[٥]:

اجْمَعْ وزنْ عادِلاً أنِّث بمعرِفَة رَكِّبْ وزِدْ عُجْمَةً فالوَصْفُ قَدْ كَمُلا

---

(١) ٤/التين.

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) في الأصل تسعة.

(٤) انظر حاشية الصبَّان على الأَشموني جـ١ ص٣١٧.

(٥) انظر شرح التصريح جـ١ ص٨٤.

فمتى اجتمع في الاسم علَّتان من هذه العلل التسع المذكورة في البيتين، مُنع (من)[١] الصَّرف مثل: عمر، فقد مُنع من الصَّرف للعلميَّة و(العَدْل)[٢]، لأنَّه معدول عن عامر تقديراً. وأحمد للوصف ووزن الفعل. وطلحة: للتَّأنيث اللَّفظي والعلميَّة. وزينب: للتأنيث المعنوي والعلميَّة. وإبراهيم: للعجمة والعلميَّة، ومعديكرب وحضرموت وبعلبك: للتَّركيب والعلميَّة. وعمران: للألف والنُّون الزَّائدتين (والعلميَّة وسكران للألف والنُّون الزَّائدتين والوصف)[٣] وأحمر (لوزن الفعل والعلميَّة)[٤].

وفيها (أي العلل التِّسع) (علتان)[٥] تقوم كلُّ واحدة منها مقام علَّتين، وهما ألف التَّأنيث المقصورة كَحُبلى، والممدودة كحمراء، لأنَّ ألفي التأنيث تلزمان الاسم لزوماً لا تنفكَّان عنه. فالتَّأنيث علَّة، وكونه لازماً بمنزلة علَّة أُخرى.

---

(١) سقطت من ظ.

(٢) العَدْل: هو تحويل الاسم من حالة لفظيَّة إلى أُخرى مع بقاء المعنى الأَصلي، بشرط أن لا يكون التَّحويل لقلب أو لتخفيف أو لزيادة، ويكون في الصِّفات والأعلام. وله صور متعدِّدة، أَشهرها فُعَل المعدول عن فاعل، ومن صوره فُعال، ومَفْعَل، ولكنَّني أَرى أنْ نقول عند الأعراب في سبب المنع إنَّه للعلميَّة وصيغة فُعال أو فُعَل أو مَفْعَل دون الخوض في العدل. انظر الجمل في النحو ص٢٢. شرح التصريح جـ٢ ص٢١١.

(٣) سقطت من ظ.

(٤) عدَّ المؤلِّف (أحمر) علماً على وزن الفعل. ولكنَّ سبب منعها من الصرف أنّها صفة أصليَّة على وزن أفعل ومؤنَّثها فعلاء ولم تقبل التَّاء، ومثلها أخضر وأبيض وأسود وأحور وأعرج. انظر الجمل في النحو ص٢١٨. شرح التَّصريح جـ٢ ص٢١٠. حاشية الصبَّان جـ٢ ص٢٨٩. الإنصاف جـ١ ص١٩.

(٥) إحداهما: ما فيه ألف تأنيث مطلقاً -أي مقصورة كانت أو ممدودة- وسواء وقع نكرة كذكْرى وصحراء، أو معرفة كرضوى وزكريَّاء، أو اسماً مفرداً، أو جمعاً كجرحى وأنصباء، أو صفة كحُبْلى وحمراء. والثَّاني: الجمع الموازن لمفاعل ومفاعيل. انظر شرح ابن عقيل جـ٢ ص٣٢٧. همع الهوامع جـ٢ ص٢١٢.

والجمع الّذي لا ينصرف (لا مفرد له على وزنه)[١]. فالجمع علَّة، وكونه على هذه الصِّيغة بمنزلة علَّة أُخرى. وهو -أي الجمع الَّذي لا نظير له في الآحاد-: كل كلمة تكون على وزن مَفاعل أو مَفاعيل (بفتح أوّلهما)[٢] مثل: دراهم ودنانير ومساجد وقناديل.

وأمَّا مثل سُرادِق: بضم أوله فمنصرف. وأشار المصنِّف بهذا إلى كلِّ جمع ثالثه أَلف بعدها حرفان أو (ثلاثة)[٣]، أوسط الثَّلاثة ساكن، صياقِلة: منصرف (لتحرك أوسط الثلاثة)[٤].

وجميع (أسماء الأنبياء)[٥] -عليهم السَّلام- لا تنصرف، مثل: إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب وموسى وعيسى وأَيّوب -عليهم السّلام- إلا ستة أسماء -لو قال: إلا سبعة أسماء لكان أصوب لئلا يرد

---

(١) هو الجمع الموازن لمفاعل أو مفاعيل -أي الجمع المتناهي كمساجد ومصابيح ودراهم ودنانير-. انظر الجمل في النَّحو ص٢١٩ . شرح الأشموني جـ٢ ص٥٠٦ .

(٢) سقطت من ظ .

(٣) سقطت من الأصل .

(٤) مالا ينصرف: كلُّ جَمْع ثالث حروفه ألف وبعدها حرفان أو ثلاثة، أو حرف مشدَّد نحو مساجد ودنانير ودوابّ، إلا ما كان في آخره (هاء) التأنيث فإنَّه ينصرف في النَّكرة نحو صياقلة وجحاجحة وملائكة وصيارفة وعباقرة. إلى آخره. انظر الجمل في النَّحو ص٢١٩ . شرح ابن عقيل جـ٢ ص٣٢٧ .

(٥) مِمَّا لا ينصرف العلم الأعجمي، وشرطه أَنْ يكون علماً في لغتهم، وأَنْ يكون زائداً على ثلاثة أحرف، فإنْ كان على ثلاثة أحرف، ساكن الوسط جاز الوجهان، الصَّرف وعدمه مثل نوح ولوط وهود. وإذا كان رُباعيًّا وأحد حروفه ياء التصغير، مثل شُعيب. أمّا إذا كان متحرِّك الوسط فإنَّه لا ينصرف مثل سَقَر وشَتَر وسَحَر -علماً لمؤنث- انظر شرح الكافية للرضي جـ٢ص٤١٧ . شرح الأشموني جـ٢ ص٥٣٠ . الجمل ص٢٢٠ . شرح التَّصريح جـ٢ ص٢٧٩ . المقتضب جـ٣ ص٣٢٠ .

(شـــيث)[١]. وجمعهم أحد النُّحاة -عليهم السَّلام- في بيت مفرد (فقال)[٢]:

تذكَّر شُعَيْباً ثُمَّ نُوحاً وصَالحاً وهُوداً ولُوطاً والنَّبيَّ محمّداً

لو قال: ثُمَّ شيثاً محمّداً لارتفع الإيراد.

وجميع أَسماء الأَنبياء أَعجميَّة إلا أربعة: هود وصالح وشُعيب ومحمّد -صلَّى الله عليهم وسلَّم- كما (نبَّه عليها ابن هشام)[٣].

الأَمثلة الخمسة

الأَمثلة الخمسة، ويعبَّر عنها أيضاً بالأَفعال الخمسة، وهي كلُّ فعل مضارع اتَّصل به أَلف اثنين غائبين كانا أَو مخاطَبين، أَو اتَّصل به واو جماعة -أي جماعة الذُّكور- غائبين كانوا أَو مخاطَبين، أو اتَّصل به ياء المؤنَّثة المخاطبة. ثُمَّ ذَكَرَ أَمثلتها فقال نحو: الزيدان يفْعَلان. فهذا مثال للمضارع المتَّصل به ألف الاثنين الغائبين. ونحو: أنتما تفعلان. والمرأتان تفعلان. فالأَوَّل: مثال للمضارع المتَّصل به ألف الاثنين المخاطبين. والثَّاني: مثال للمضارع المتَّصل به ألف الاثنتين الغائبتَين. ونحو: الزيدون يفعلون. مثال للمضارع المتَّصل به واو جماعة الذُّكور الغائبين. ونحو: أنتم تفعلون. مثال للمضارع المتصل به واو جماعة الذُّكور المخاطبين. ونحو أنتِ تفعلين. مثال للمضارع المتَّصل به ياء المؤنَّثة المخاطبة. وقس

---

(١) شيث: هو ثالث أبناء آدم وحوّاء -عليهم السَّلام- وجاء في العهد القديم أنَّ آدم عرف امرأته فولدت له ابناً دعت اسمه شيثاً قائلة: إنَّ اللهَ قد وضع لي نسلاً آخر عوضاً عن هابيل. وكان شيث على شبه والده آدم. انظر الكتاب المقدَّس -العهد القديم- ص٨ الإصحاح الرَّابع.

(٢) انظر حاشية الصبَّان على الأشموني جـ١ ص٣١٨.

(٣) انظر شرح شذور الذَّهب ص٤٥٤.

على هذه الأمثلة ما وازنها كما اقتضاه ضابطه مثل: يقومان ويقعدان وينامان إلى آخرها، وما أشبه ذلك، ولهذا أشار المصنِّف بقوله: نحو يفعلان.

وحكمها -أي الأمثلة الخمسة- (أن تُرفع بثبوت النُّون)[١] نيابة عن الضمَّة، مثل: الزيدان يفعلان. فالزيدان: مبتدأ. والمبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ألف نيابة عن الضمَّة لأنَّه مثنَّى. ويفعلان: فعل مضارع مرفوع لتجرُّده عن ناصب وجازم، وعلامة رفعه ثبوت النُّون نيابة عن الضمَّة. والألف: ضمير متَّصل للاثنيْن الغائبيْن في محلِّ رفع على أنَّه (فاعل)[٢]، وجملة يفعلان: في محل الرَّفع على أنَّها خبر (الزيدان). وأنتما تفعلان: فأنتما: ضمير منفصل للمثنَّى المخاطب في محل الرَّفع على أنه مبتدأ. وتفعلان: تقول فيه كما تقدَّم. والألف: ضمير متَّصل للمثنَّى المخاطب. والباقي كما تقدَّم. والزيدون يفعلون: فالزيدون: مبتدأ. والمبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمَّة، لأنَّه جمع مذكَّر سالم. ويفعلون: تقول كما تقدَّم. إلا أنَّك تقول: الواو: ضمير متَّصل للجمع المذكَّر الغائب في محلِّ الرَّفع على أنَّه فاعل. (وأنتم تفعلون. فأنتم: ضمير منفصل للجمع المذكَّر المخاطب في محلِّ الرَّفع على أنَّه مبتدأ)[٣] وباقي الإعراب كما تقدَّم. إلا أنَّ الواو للجمع المخاطب في هذا المثال.

وأنتِ تفعلين: فأنتِ: ضمير منفصل للمخاطبة في محلِّ الرَّفع على أنَّه مبتدأ. وتفعلين: تقول فيه كما تقدَّم، إلا أنَّك تقول: الياء: ضمير متَّصل للمخاطبة في محلِّ الرَّفع على أنَّه فاعل.

---

(١) هي النُّون الموجودة بعد ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة في الأفعال الخمسة، وتُسمَّى بنون الإعراب.

(٢) هذا هو الرَّأي السَّائد عند جمهور النُّحاة، خلافاً للرأي الضَّعيف القائل: إنَّ الألف والياء والواو حروف، وليست ضمائر كما في لغة طيئ. انظر شرح الرَّضي على الكافية جـ٢ ص٤١٨. شرح التصريح جـ١ ص٨٦.

(٣) سقطت من الأصل.

ويُنصب (بحـذف النّون)[١] نيابة عن الفتحة، مثل: الزيدان لن يفعلا. فالزيدان: مبتدأ. فقل فيه كما تقدم. ولن: حرف نفي ونصب. ويفعلا: فعل مضارع منصوب بلن، وعلامة نصبه حذف النُّون نيابة عن الفتحة. والأَلف: ضمير متَّصل (للمثنَّى)[٢] الغائب في محلٍّ رفع على أنَّه فاعل. وإعراب الباقي كما تقدَّم. وتقول: أنتما لن تفعلا. والزَّيدون لن يفعلوا. وأنتم لن تفعلوا. وأنتِ لن تفعلي، فهذه كلُّها أفعال مضارعة منصوبة بلن، وعلامة نصبها حذف النّون نيابة عن الفتحة. وإذا فهمتَ إعراب ما تقدَّم لم يَخْفَ عليك من إعراب هذه شيء. فافهم وقس.

وتُجزم بحذف النُّون نيابة عن السُّكون مثل: الزيدان لم يفعلا. وأنتما لم تفعلا. والزَّيدون لم يفعلوا. وأنتم لم تفعلوا. وأنتِ لم تفعلي. فهذه كلُّها أفعال مضارعة مجزومة بلم وعلامة جزمها حذف النُّون نيابة عن السُّكون.

---

(١) هذه النُّون تُسمَّى نون الرَّفع (الإعراب) وتُحذف وجوباً للنَّاصب أَو الجازم كقوله تعالى: ﴿**لَنْ تَنَالُوا البرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ**﴾ ٩٢/آل عمران. وقد تُحذف لغير ناصب أو جازم وجوباً أو جوازاً. فتُحذف وجوباً إذا جاء بعدَها نون التَّوكيد الثَّقيلة.

وتُحذف جوازاً عندَ اتِّصالها بنون الوقاية، وهو رأْي سيبويه وجمهور البصريين. أمَّا الكوفيون، فيرون أنْ الَّذي يُحذف نون الوقاية، ولكلٍّ من الفريقين أدِلَّة وحجج. انظر مغني اللَّبيب جـ٢ ص٣٤٠.

وكما يجوز حذفها وبقاؤها بغير إدغام عند وجود نون الوقاية، ويجوز إدغامها فيها فتصير نوناً مشدَّدة، ويجوز هنا إبقاء الضَّمير أو حذفه، وأكثر ما ورد في القرآن محذوفاً. فنخلص من هذا أَنَّ نون الأَفعال الخمسة لها ثلاثة أَحوال عند اتِّصالها بنون الوقاية: الحذف أو الإدغام في نون الوقاية أو الفك مع إبقاء النُّونين. وهناك لغة تحذف نون الأَفعال الخمسة وبها جاء قوله ﷺ: (لا تدْخُلُوا الجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا وَلا تُؤمِنوا حتَّى تَحابوا) وقوله أيضاً: (كما تكونوا يُولَّى عَليكم) وهناك آراء كثيرة في تخريج هذه اللُّغة. انظر مغني اللبيب جـ٢ ص٣٤٠. شرح التَّصريح جـ١ ص٨٩. حاشية الصبَّان جـ٣ ص٢١١. الإنصاف جـ٢ ص٦٥٠.

(٢) سقطت من ظ.

الفعل المضارع المعتلُّ الآخرِ

والفعل المضارع المعتلُّ الآخر، هو الَّذي في آخره أَلف قبلها فتحة كيخشَى. أَو في آخره واو قبلها ضمَّة كيدعُو. أَو في آخره ياء قبلها كسرة كيرمِي. وحكمه -أي المضارع المعتل (الآخر)[١]- أنْ يُرفع بضمَّة على الأصل مقدَّرة -أي غير ملفوظ بها في آخره مطلقاً- أي لا تظهر الضَّمَّة سواء كان في آخره ألف أو واو أو ياء مثل: يخشى زيد، ويدعو عمرو، ويرمي بكر. فيخشى: فعل مضارع مرفوع لتجرُّده عن ناصب وجازم وعلامة رفعه ضمَّة مقدَّرة على الألف (تعذُّراً)[٢]. زيد: فاعل مرفوع. وكذا إعراب الباقي، إلا أنَّ الضمَّة فيها منع من ظهورها الاستثقال.

ويُجزم (بحذف آخرِه)[٣] نيابة عن السُّكون، سواء كان في آخره أَلف أَو واو أَو ياء، مثل: لم يخشَ زيد. ولم يغزُ عمرو، ولم يرمِ بكر. فلم: حرف جزم ويخشَ: فعل مضارع مجزوم بلم وعلامةُ جزمه حذفُ آخره نيابة عن السُّكون. وكذا إعراب الباقي.

---

(١) سقطت من الأصل.

(٢) يرى جمهور النُّحاة أَنَّ الَّذي منع ظهور الضمَّة على آخر الفعل المضارع المختوم بالألف، التعذُّر. والَّذي منع ظهورها على آخر الفعل المضارع المختوم بالواو والياء الاستثقال. أمَّا الفتحة فتظهر على الواو والياء، وتُقدَّر على الألف لتعذُّر تحريك الألف بالفتحة. انظر أسرار العربية ص٣٩ وما بعدها.

(٣) أ: يُشترط في حرف العلَّة الَّذي يُحذف، أنْ يكون أصيلاً في مكانه، فلا يكون مُبدلاً من الهمزة، فلو كان حرف العلَّة عارضاً مبدلاً من الهمزة كالكلمات التَّالية: يقرا: مضارع قرأ. ويوضو: مضارع وضوء بمعنى حسن. ويقري من يقرئ. فالمضارع المجزوم في هذه الألفاظ، يكون مجزوماً، وعلامة جزمه سكون مقدَّر على الهمزة المنقلبة ألفاً أو واواً أو ياء فيها وفي أمثالها، ولا يُحذف حرفُ العلَّة المُبدل من الهمزة، ومن الأمثلة أيضاً يبرا المريض من يبرأ، ويملا من يملأ. ويمتلي من يمتلئ، ويبطو من يبطؤ. وهناك آراء مختلفة بين النُّحاة حول إبدال حرف من الهمزة، أرى أَنْ لا داعي لذكرها، وأكتفي بالقول: إنَّ إبدال حرف العلَّة من الهمزة إنْ كان بعد دخول الجازم فهو إبدال قياسي لسكون الهمزة =

ويُنصب بفتحة على الأصل ظاهرة -أي ملفوظ بها- في الواو والياء لخفَّتها، مثل لن يغزوَ زيد. ولن يرميَ عمرو -بفتح الواو والياء- ويُنصب بفتحة مقدَّرة على الألف على الأصل لتعذُّر تحريك الألف مثل: لن يخشى زيد. فيخشى: فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة مقدَّرة على الألف منع من ظهورها التعذُّر.

= بسببه، فيكون الجازم قد عمل عمله فيها، وهو الجزم، ومتى سُكِّنتْ الهمزة كان إبدالها من جنس حركة ما قبلها قياسياً. فتُقلب ألفاً أو واواً أو ياء على حسب تلك الحركة، ولا تُحذف هذه الحروف إذ لا داعي لحذفها، بعد أنْ أدَّى الجازم عمله، وفي هذه الحالة تعرب الكلمة مجزومة بسكون مقدَّر على الهمزة المنقلبة المختفية.

أمَّا إذا كان الإبدال من الهمزة قبل الجزم، فهو إبدال شاذ، والأفصح عدم حذف حرف العلَّة، ويكون مجزوماً بسكون مقدَّر على الهمزة المنقلبة المختفية. انظر تفصيل هذه المسألَة في شذا العرف في فنِّ الصَّرف ص١٤٨ وما بعدها للحملاوي. حاشية الصبان جـ١ ص١٤٧. شرح التَّصريح جـ١ ص٨٨.

ب: وهناك لغة تُجيز إبقاء حرف العلَّة في آخر المضارع المجزوم، فيكون مجزوماً وعلامة جزمه حذف حركة الإعراب المقدَّرة على حرف العلَّة قبل مجيء الجازم. وفي هذه اللُّغة وَرَدَ قول قيس بن زهير من بني عبس:

ألم يأتيك والأنْبَاءُ تُنْمِي ... بمـا لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَـاد

وبتلك اللُّغة وردتْ القراءة في الآية ٧٧/طه ﴿ **فاضرِبْ لَهُم طَرِيقاً في البحْرِ يَبَساً لا تَخَفْ دَرَكـاً ولا تَخْشَى** ﴾ إذ بقيت الألف في آخر الفعل تخشى مع أنَّه مجزوم. انظر تخريج هذه اللُّغة وأمثالها في: همع الهوامع جـ١ ص٥٢ للسيوطي. معاني القرآن جـ١ ص١٦١ للفرَّاء.

جـ: الفعل المضارع المعتلّ الآخر بالياء، يُرفع بضمَّة مقدَّرة عليها ويُجزم بحذف الياء، وقد تبقى هذه الياء مذكورة، ومن الجائز حذفها لغير الجازم قصداً للتَّخفيف أو مراعاة الفواصل ونحوها تبعاً لبعض القبائل العربيَّة. وبإثبات هذه الياء في المضارع المرفوع وحذفها جاء القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿ **قَالوا يا أَبَانا ما نَبغي هذه بضاعتنا رُدَّت إلينا** ﴾ ٨٨/يوسف. وقوله تعالى: ﴿ **ذلك مـا كُنَّا نَبْغِ فارتدَّا على آثارِهمـا قَصَصًا** ﴾ ٦٤/الكهف. وأمـا حـذف ياء المتكلِّم من آخر الأفعال فجائز كقوله تعالى: ﴿ **رَبِّي أَكـرمَن... رَبِّي أَهـانَن** ﴾ ١٥/الفجر. وقوله تعالى: ﴿ **فـإيَّايَ فَاعْبُدون** ﴾ ٥٦/العنكبوت. انظر حاشية الصبَّان على الأشموني جـ١ ص١٠٢. همع الهوامع جـ١ ص٥٤. معاني القرآن جـ١ ص١٦٣.